

المحور الثاني: تطور الفكر الاقتصادي

ظهرت في العصور الماضية عدة مدارس للفكر الاقتصادي تتباين في توجهاتها ومبادئها ومعتقداتها، مما نتج عنه سياسات وإجراءات اقتصادية مختلفة، وفيما يلي استعراض لأهم تلك المدارس.

أولاً: الفكر الاقتصادي التجاري

وتعرف أيضاً بالمدرسة "الميركنتيلية"، ومن أهم روادها جون "بودان" (1530-1596)، "وليم بيتي" (1623-1687)، "توماس مان" (1571-1641).

لم يتكون هذا الاتجاه دفعة واحدة بل خضع لتطور طويل، والمتتبع لكتابات مفكري التجار يلاحظ بوضوح أن آراء كل مفكر قد تشكلت حسب ظروف ومصالح بلده، وفي إطار الانشغال بهذه القضايا تبرز بعض الأفكار الاقتصادية، تدور في الواقع حول طبيعة الثروة وكيفية زيادتها وحول ظاهرة ارتفاع الأسعار التي كانت ظاهرة عامة في بلاد أوروبا في تلك الفترة. وعليه فإنه ليس للتجار تحليل اقتصادي واسع، بل مجرد فلسفة تجارية لا تزيد في جوهرها على أن تكون مرحلة في تاريخ السياسة الاقتصادية. تشمل على عدد من التدابير الاقتصادية التي يراد بها تحقيق التوحيد السياسي والقوة القومية. وبرغم تشعب وتعدد أفكار التجار في هذا الصدد، فإنه يمكن بصفة عامة إجمال الأصول والاتجاهات الفكرية فيما يلي:

- تكمن قوة الدولة في اقتصادها، وتتمثل تلك القوة في الذهب والفضة؛
- ضرورة سعي الدولة للحصول على المعادن النفيسة من الخارج إما بالطريق المباشر من خلال الاستعمار، أو بشكل غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية.
- يرجع الارتفاع العام في مستوى الأسعار أو التضخم إلى زيادة كمية النقود في البلد نتيجة تدفق المعادن النفيسة إليه، وبشكل عام الزيادة في النشاط الاقتصادي في نظرهم يؤدي إلى زيادة الأسعار.
- تعتبر التجارة الخارجية أكثر أهمية من الزراعة والصناعة.
- من خلال هذه الأفكار يتضح أن المدرسة التجارية هي مدرسة "نقدية" بالأساس، تركز أساساً على المعادن النفيسة، كما أنها مدرسة "تدخلية"، تؤمن بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد.
- عموماً يمكن القول أن أفكار التجار قد ساهمت في الاهتمام بالنشاط الاقتصادي ذو الطبيعة الصناعية والتجارية، كما أنها ساهمت في إنشاء البنوك لاحقاً بسبب اهتمامها بالنقود كما طوروا مفهوم "ميزان المدفوعات" بين الدولة وباقي الدول على أن يبقى دائماً إيجابياً من خلال تفوق صادرات الدولة على وارداتها.

ثانياً: الفكر الاقتصادي الطبيعي

ظهر الفكر الاقتصادي الطبيعي بفرنسا في القرن الثامن عشر، ويطلق عليه المدرسة الفيزيوقراطية، حيث قامت هذه الأخيرة على فكرتين أساسيتين هما:

- الاعتقاد القوي بوجود قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية؛

المحور الثاني: تطور الفكر الاقتصادي

- النشاط الزراعي هو أهم نشاط اقتصادي على الإطلاق.

والفيزيوقراطية عموماً تعني باليونانية حكم الطبيعة، أي سيادة المبادئ الطبيعية على الحياة الإنسانية، كما يطلق مصطلح "الفيزيوقراطيون" على نخبة من الاقتصاديين بزعامة الفرنسي "Quesney" كيناي" والذين كانوا يؤمنون بوجود قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية وبذلك هم يرون بغياب أي مبرر لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أسس لهذه المدرسة كل من "فرانسوا كيناي" (1694-1774) و"تورغو" (1727-1783). وقد خلاص هذين المفكرين إلى ما يلي:

• فكرة النظام الطبيعي:

أي الإيمان بوجود قانون طبيعي في شكل قواعد سارية من تلقاء ذاتها دون أي تدخل بشري، وما على الفرد في ظل هذا القانون إلا أن يسعى إلى تحقيق مصلحته الخاصة بشرط أن لا تتعارض مع المصلحة العامة، كما أنه بترك الأفراد أحراراً يتحقق للعالم الانتظام والتناغم.

• فكرة الجدول الاقتصادي:

هذه الفكرة جاء بها "كيناي" لبيان الكيفية التي يتم بموجبها توزيع الإنتاج الكلي على مختلف طبقات المجتمع. وقد قسم "كيناي" المجتمع إلى ثلاث طبقات.

يقوم الجدول الاقتصادي بتبيان تداول الإنتاج الصافي بين هذه الطبقات ولبيان ذلك استخدم "كيناي" أمثلة حسابية لتبسيط عرض هذه الدورة، حيث افترض أن الزراعة تنتج ما قيمته 5 مليار فرنك وافترض أن العمال الزراعيين يحتفظون بـ 2 مليار فرنك لنفقاتهم الخاصة على المنتجات الزراعية وسداد تكلفة الإنتاج الزراعي، أما الـ 3 مليارات المتبقية فإن دورتها تتم على الوجه التالي ينفق العمال الزراعيون مليارات من الفرنكات لشراء منتجات من الطبقة العقيمة على شكل سلع صناعية وخدمات تجارية كما يقومون بدفع 2 مليار من الفرنكات لطبقة الملاك نظير ملكيتها.

وتقوم طبقة الملاك بدورها بتوزيع دخلها من الزراعة - 2 مليار - بأن تنفق بعضها على شراء السلع الزراعية والبعض الآخر على شراء سلع وخدمات من الطبقات العقيمة. فتتفق مليارات من الفرنكات لشراء سلع زراعية ومليارات أخرى على السلع والخدمات من الطبقة العقيمة.

وبذلك يجتمع لدى الطبقات العقيمة 2 مليار فرنك أحدها من الزراعيين والآخر من الملاك، وتقوم هذه الطبقة بإنفاق دخلها على الزراعة لشراء ما تحتاج إليه من السلع الزراعية. وبذلك يعود من جديد كل قيمة الإنتاج الزراعي إلى الطبقة المنتجة. وهكذا تتم دورة الناتج الصافي بأن تعود إلى النقطة التي بدأت منها. تأثر "كيناي" بحكمه طبيب بالدورة الدموية التي تم اكتشافها في القرن السابع عشر وفصل الجدول الاقتصادي على أساسها حيث نلاحظ أن كليهما يمثل دورة مغلقة تبدأ من نقطة وتدور لتنتهي إلى نفس النقطة التي انطلقت منها.

المحور الثاني: تطور الفكر الاقتصادي

• فكرة الضريبة الوحيدة:

بما أن الزراعة هي النشاط المنتج الوحيد عند الطبيعيين، فقد طالبوا الدولة بفرض ضريبة وحيدة هي تلك التي تفرض على هذا النشاط دون سواه من الأنشطة إلى جانب ذلك كانوا ضد فكرة تعدد الضريبة، وحببتهم في ذلك أن فرض ضرائب على التجار والريفيين لا معنى له لأن هؤلاء سيقومون بتحويل تلك الضرائب إلى الفلاحين من خلال رفع أسعار المنتجات التي يبيعونها لهم بمقدار الضريبة المفروضة عليهم.

ثالثاً: الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك

تكتسي هذه المدرسة أهمية كبيرة في تاريخ الفكر الاقتصادي، ذلك أن مؤسسها "آدم سميث" الذي يعتبره معظم الاقتصاديين (أب) علم الاقتصاد. ولقد امتد عمر هذه المدرسة حوالي قرن من الزمن من 1776 إلى غاية 1871.

ارتبط ظهور المدرسة الكلاسيكية في تلك الفترة بسياق تاريخي متميز اتسم بحدثين في غاية الأهمية هما:

- الثورة الصناعية التي ظهرت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، حيث أدى نمو الصناعة في غرب أوروبا إلى تأكيد دور الصناعة في الحياة الاقتصادية.
- الثورة العلمية التي بدأت مع كتابات "نيوتن" و"غاليليو" حول القوانين الطبيعية حيث انعكس ذلك على الفكر الاقتصادي في ذلك الوقت.

من أهم رواد هذه المدرسة آدم سميث (1723-1790)، ديفيد ريكاردو (1772-1823) روبرت مالتوس (1766-1823) جون باتيست ساي (1767-1822)، قد تميز التحليل الاقتصادي (النظريات الاقتصادية) للكلاسيك فيما يلي:

• نظرية الإنتاج:

الإنتاج هو خلق المنافع أو زيادتها، فالثروة عند الكلاسيك هي إنتاج السلع والخدمات، أما عناصر الإنتاج فهي الطبيعة (الأرض)، العمل، رأس المال والتنظيم، لكن العمل هو العنصر الرئيسي وقد اهتم التقليديون بناحيتين من النواحي الفنية للإنتاج وهما "ظاهرة تقسيم العمل" و "قانون الغلة المتناقصة".

فيما يتعلق بمبدأ تقسيم (أو تخصيص) العمل، يرى آدم سميث أن تقسيم عملية الإنتاج (إنتاج أي سلعة من السلع) إلى عدة مهام وعمليات جزئية، يقوم بكل واحدة منها فرد أو مجموعة من الأفراد يتخصصون فيها يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ويساهم في جودته ذلك أن التخصص على هذا النحو (تقسيم العمل الفني يؤدي إلى إتقان العامل للعملية التي يقوم بها، وإلى استخدام الآلات بطريقة ذات كفاءة عالية، كما ذهب إلى أن بلوغ درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل، يتوقف على مدى

المحور الثاني: تطور الفكر الاقتصادي

اتساع السوق، كما يرى آدم سميث أن فكرة تقسيم العمل من شأنها أن تصل بالإنتاجية إلى مستواها الأمثل.

أما قانون الغلة المتناقصة، فقد أعطى له رواد هذه المدرسة أهمية خاصة في تحليلهم، يسمى هذا القانون أيضا بقانون النسب المتغيرة أو قانون الناتج الحدي المتناقص، ومضمون هذا القانون بأنه عند إضافة وحدات متتالية من المورد الإنتاجي المتغير إلى كمية ثابتة من مورد إنتاجي آخر فإن الناتج الكلي سوف يزداد بنسب متزايدة أولا، ثم بنسب متناقصة إلى أن يصل إلى أعلى قيمة له يبدأ بعد ذلك بالتناقص المطلق.

وتستند هذه النظرية في التشغيل إلى قانون الأسواق، أو "قانون ساي"، والذي بمقتضاه يخلق العرض طلبا مساويا له في قيمته فالطلب الكلي على المنتجات إنما يتساوى دائما مع عرضها الكلي. هذا التساوي يتحقق تلقائيا عند مستوى الإنتاج الذي يكفل العمالة الكاملة في الاقتصاد القومي وبالتالي يكون من المستحيل وقوع كساد وبطالة لفترة ممتدة من الزمن.

• نظرية التجارة الخارجية:

حسب رواد المدرسة الكلاسيكية يؤدي تبني سياسة تجارية حرة إلى تخصص كل بلد في السلع التي له ميزة نسبية في إنتاجها، وهو ما من شأنه أن يحقق منافع لكل الأطراف المشاركة في التبادل الدولي. وهذه النظرية هي التي ساهمت في تشجيع ما يعرف اليوم بـ " التكامل الاقتصادي".

• نظرية القيمة:

فرق الكلاسيك بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلع، حيث تمثل الأولى المنفعة التي يحصل عليها الفرد من استعمال السلعة، أما الثانية فتتمثل النسبة التي تتحدد وفقها كمية العمل المبذول في إنتاجها. كما اعتبر آدم سميث العمل مصدر كل قيمة وأساس كل ثروة، وهي نفس الفكرة التي جاء بها ابن خلدون قبله بقرون.

• نظرية التشغيل (نظرية التشغيل الكامل):

حسب مفكري التيار الكلاسيكي فقد ساد اعتقاد راسخ خاصة لدى آدم سميث بأن حجم التشغيل يجب أن يتحدد أساسا عند مستوى العمالة الكاملة، فالبطالة ماهي إلا ظاهرة مؤقتة حلها يكون عن طريق زيادة المنافسة فتزيد حركية عناصر الانتاج والتي من بينها العمل، فيتنافس العمال من أجل الحصول على عمل حتى بأجور أكثر انخفاضاً فيزيد مستوى التشغيل نتيجة للتوظيف من طرف الرأسماليين نتيجة التوسع في الاستثمارات، ليصل المجتمع الحالة التوظيف الكاملة في ظل انعدام مستوي البطالة. إذا وبناء على هذا، فالإنتاج يبقى ثابتا عن الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل، والتغير فيه الكتلة العاملة (السكان) أو الكتلة الرأسمالية أو تطور تقنيات الانتاج في يكون في الأمد البعيد بزياده حد ذاتها.

المحور الثاني: تطور الفكر الاقتصادي

• نظرية التوزيع ومحدداته:

بقدر اهتمام مفكري المدرسة الكلاسيكية بالإنتاج. اهتموا كذلك بكيفية توزيع عوائد الإنتاج على مختلف عوامل الإنتاج واعتبروا أن هذا الأمر يمثل إشكالية أساسية في علم الاقتصاد يجب البحث فيها. فإذا كان حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل ثابت في المدى القريب والمتوسط، فالإشكال يكمن في البحث عن القوانين التي تحكم محددات توزيع عوائد الإنتاج على عوامله، من أجل زيادة الإنتاج في المدى الطويل.

ولدراسة فكرة التوزيع لدى الكلاسيك، يجب الإشارة أولاً أن الكلاسيك وعلى وأسهم آدم سميث اعتمدوا على فكرة المنهاج الطبقي في توزيع عوائد الإنتاج والتي مردها تقسيم المجتمع الى 3 اقسام: العمال - ملاك الأرض - الرأسماليين.

لهذا فتوزيع عوائد الإنتاج تكون على هذا الاساس بدفع الأجور للعمال الربع الأصحاب الأرض. الربح للرأسماليين (الصناعيين)، ويتم التركيز على زيادة ارباح رأس المال لأنه الأكثر قدرة على توليد استثمارات جديدة، وبالتالي التوسع في الإنتاج وتعظيمه، ما يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي، وبالتالي زيادة ثوة الدولة وتحسين المستوى المعيشي فيها (حسب الكلاسيك).

رابعاً: الفكر الاقتصادي الاشتراكي

لما كانت المدرسة الكلاسيكية تدافع عن الرأسمالية والحرية الاقتصادية، فقد جاءت المدرسة الماركسية على نقيضها لتدافع عن الاشتراكية، ومن أشهر رواد هذه المدرسة كل من كارل ماركس (1818-1883)، فردريك إنجلز (1820-1895)، وتتمثل أسس التحليل الاقتصادي للفكر الاشتراكي العلمي (الماركسي) في النقاط التالية:

• نظرية قيمة العمل وفائض القيمة:

أخذ كارل ماركس نظرية قيمة العمل عن الكلاسيك، حيث تتحدد قيمة العمل بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها، أي الساعات الضرورية لإنتاج ما يلزم العامل من ضروريات الحياة، حسب ماركس بعد أن يشتري الرأسمالي من العامل قوة عمله، فإنه يقوم باستخدام هذه القوة عدداً من الساعات أكبر من التي دفع قيمتها للعامل، والفرق بين الاثنين يشكل فائض القيمة الذي يحصل عليه الرأسمالي والذي يمثل في نظر كارل ماركس سر التراكم الرأسمالي.

ولهذا فقد انتقدت الماركسية بجرأة استغلال النظام الرأسمالي الذي يمنع تدخل الدولة الضبط السوق وموازنتها فهو يرى أنه نظام غير إنساني يستغل البشر، فالبضائع تتراكم والعمل ذاته لا تعتبره الرأسمالية سلعة، فتدفع للعامل فقط قيمة المنتج ولا تدفع له مقابل عمله، وبذلك فالرأسمالية تراكم الأموال من خلال استغلالها جهد العامل، كما ستحل الآلة محل العامل عندما تتراكم الأموال ويجد العامل نفسه في صراع غير متكافئ مع الآلة.

المحور الثاني: تطور الفكر الاقتصادي

• نظرية التركيب العضوي لرأس المال:

ركز كارل ماركس معظم كتاباته على دراسة التركيب العضوي لرأس المال، وفهم طبيعة التغيرات الحاصلة في هذا التركيب، وقد قسم ماركس في هذا الاطار رأس المال الى قسمين: لحاصلة في هذا رأس المال الثابت: الذي يتجسد في وسائل الانتاج كالآلات والمباني والاراضي الخ رأس المال المتغير: والذي يتجسد حسب ماركس في قيمة قوة العمل والأجور الخ وقد اشار ماركس الى تأثير تغيير التركيب العضوي لرأس المال على طبيعة الانتاج في حد ذاتها. من حيث التشغيل واستخلاص فائض القيمة الأمر الذي يترتب عليه تركيز كبير لرأس المال وانزياحه جهة ارباب العمل على حساب الطبقة العاملة، وبالتالي زيادة نسب الفقر وانحياز المستوى المعيشي. الأمر الذي ينبئ بثورات اجتماعية على النظم الرأسمالية في ذلك الوقت حسب كارل ماركس.

• نظرية تركيز رأس المال:

درس ماركس بشكل جيد نظرية التوزيع الكلاسيكية، وقد أكد على انها ستؤدي حتما إلى خلل اقتصادي كبير سماه يتركز رأس المال عكس ما كان يتوقع انصار المذهب الكلاسيكي الذين نادوا بتراكم رأس المال، فحسب كارل ماركس ستسير الدورة الاقتصادية في ظل الفكر الرأسمالي الكلاسيكي نحو تعطيل مبدأ المنافسة الكاملة، واخراج المشاريع الصغيرة من السوق نتيجة لتغول المشاريع الكبيرة. وعدم وجود ضوابط تحكمها، ما سيؤدي الى ظهور ما يسمى باحتكار القلة، أو المنافسة الاحتكارية. الأمر الذي سيزيد من تركيز رؤوس الأموال في يد فئة قليلة من المجتمع، وهي طبقة الرأسماليين، وهذا ما طالب ماركس بإعادة النظر فيه لأنه نظام غير عادل اجتماعيا، حيث ركز كل مجهوداته المحاربة هذه الفكرة بشكل علمي.

• نظرية الأزمة:

تجدر الإشارة هنا إلى ما يسمى بنظرية الأزمة عند ماركس حيث يقول ان النظام الرأسمالي يحمل في طياته جذور فنائه فهو اعتقد في ذلك الحين بانحياز النظام الرأسمالي والفكر الكلاسيكي نتيجة للالزامات الدورية التي تحصل فيه، وتوقع بحدوث أزمة عميقة تهز اركان هذا النظام عن طريق ثورة عمالية عنيفة سماها بالثورة الاشتراكية والتي تنشأ لوجود تناقض كبير بين طريقة الانتاج القائمة التي تركز على العمل، وبين اهمال هذا الأخير من التوزيع العادل للثروة، حيث تتركز معظم وسائل الانتاج المادية والثروة المالية في يد فئة قليلة من الأفراد الأمر الذي احدث تناقض بين جماعية العمل وفردية الملكية، ما سيؤدي حتما الى صراع طبقي عنيف بين العمال وأرباب العمل.

المحور الثاني: تطور الفكر الاقتصادي

خامسا: الفكر الاقتصادي الكينزي

فحسب النظرية الكينزية الإنتاج يكون على أساس توقعات الطلب فعند إدماج النقود في التحليل الاقتصادي من البداية نجد أن النقود تطلب لذاتها. لهذا لن يكون صحيحا في كل الأحوال أن يتحول الدخل الكلي إلى طلب أو استهلاك كلي، بل جزء منه يتحول إلى إ ذخار نتيجة للطلب على النقود غير المشتق من الطلب على السلع، ونتيجة لفكرة تفضيل السيولة كما قال كينز.

إذا فالعرض أو الزيادة فيه لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب الناحية الطلبية، أو قد يكون الدخل النقدي المتأتي من جراء آلية التوزيع، يتم ادخاره ولا يذهب لناحية الطلب، أو قد العكس صحيح حين يزيد الطلب عن العرض عن طريق دخول الادخارات القديمة وتحولها إلى استهلاكات أنية في السوق، أين يصبح حينئذ الطلب الاجمالي يفوق العرض الاجمالي، وبهذا فان قانون ساي يصبح غير صحيح وحتمية تساوي العرض مع الطلب تصبح غير صحيحة.

إذا فحسب كينز قد ينشأ ما يسعى بتفضيل السيولة، الذي قد يؤثر على التوازن الاجمالي بين العرض والطلب. وحتى يكون هناك توازن في الاقتصاد الكلي للدولة يجب أن يتم تحفيز الطلب الكلي (الطلب الفعال)، وهذا يكون عن طريق تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية، وكذلك تحفيز الطلب على السلع الاستثمارية التي يكون الطلب عليها مشتقا أساسا من الطلب على السلع الاستهلاكية.

وهنا يأتي دور تدخل الدولة عن طريق سياسات الإنفاق الحكومي التوسعية، التي من شأنها أن تزيد من الطلب الكلي عن طريق إطلاق مشاريع استثمارية كبيرة تؤدي إلى زيادة التوظيف (وبالتالي زيادة الدخل وزيادة الطلب)، وتؤدي كذلك إلى زيادة المشاريع، وبالتالي زيادة الاستثمارات المرافقة لها ومنه زيادة الطلب على السلع الاستثمارية ثم الاستهلاكية في نهاية المطاف وبالتالي فعند تحفيز هذا الطلب الذي سيصبح فعالا في زيادة العرض سيزيد الإنتاج الكلي، وبالتالي يزيد الدخل القومي الاجمالي للدولة، حتى وإن كانت الاستثمارات الحكومية الأولية أنت عن طريق الاقتراض، أو التوسع فيه في حال ما اذا كانت موارد الدولة شحيحة لكن مضاعف الاستثمار سيؤدي دوره على أكمل وجه في التغلب على هذا الإشكال.

ومن الممكن عند كينز، بل من المسلم به أن تصبح البطالة في ظل نظرية الطلب الفعال أمرا عاديا، وليس حالة استثنائية، وهذا إذا كان هذا الطلب غير كاف. نتيجة لأنه يتكون من جانبين استهلاكي واستثماري، إذا فالاقتصاد من الممكن أن يتوازن دون الوصول لحالة التشغيل الكامل. والقضاء على البطالة مشكلة اقتصادية حسب كينز لا يكون عن طريق ترك السوق حر وعدم تدخل الدولة، بل لا بد من تسيير سياسة اقتصادية من أجل تحفيز الطلب الكلي الفعال على فترات متتابعة.

من إيجابيات هذه المدرسة ما يلي:

- كان لـ "كينز" الأثر الأكبر في إدخال أدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف التغيرات والظواهر

المحور الثاني: تطور الفكر الاقتصادي

- الاقتصادية، حيث تعتبر الأفكار الاقتصادية لـ "كينز" بمثابة ثورة في الفكر الاقتصادي، واستطاع أن يقدم نموذجاً كاملاً عن تحليل الأوضاع الاقتصادية التي سادت فترة الكساد العالمي؛
- عمل كينز على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي؛
 - جعل "كينز" للنقد دوراً هاماً في تحديد مستوى الدخل والتشغيل من خلال تأثيرها على سعر الفائدة باعتبار هذه الأخيرة ظاهرة نقدية، وبذلك استطاع أن يربط بين النظرية النقدية ونظرية الدخل والتشغيل، كما عارض التقليديين الذين يرون أن الادخار هو دالة لسعر الفائدة، واعتبر أن الادخار هو دالة لمتغير الدخل وليس السعر الفائدة. كما أن التحليل الكينزي يقوم على أن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة فأى زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل على اعتبار أنه في الظروف العادية للنشاط الاقتصادي فإن حالة التوازن تحدث عند أي مستوى من مستويات التشغيل، فزيادة كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة الدافع لزيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج والتشغيل بواسطة ما يسمى بمضاعف الاستثمار؛
 - استحدث كينز أدوات تحليل جديدة استعملها معظم الاقتصاديين فيما بعد أهمها على الإطلاق نظرية سعر الفائدة.

سادساً: الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي (المدرسة النقدية)

- واجه الاقتصاد الكينزي والسياسات الكينزية أواخر الستينيات وبداية السبعينيات مشكلات كبيرة تمثلت في تصاعد معدلات البطالة والتضخم معاً، وهو ما يعرف بظاهرة "الركود التضخمي"، بحيث عجزت النظرية الكينزية عن تفسير هذه الظاهرة ولم تغلح في معالجتها.
- لذلك كان لابد من ظهور بديل جديد يتعاطى مع الظاهرة، تمثل هذا البديل في فكر المدرسة النقدية التي من أهم روادها الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان"، والواقع أن أفكار هذه المدرسة ظهرت منذ أربعينيات القرن الماضي لكن لم يتم الانتباه إليها إلا منذ سنوات السبعينيات عند حدوث ظاهرة الركود التضخمي وعجز المدرسة الكينزية في معالجته.
- من أهم الأفكار التي قام عليها التحليل الاقتصادي لهذه المدرسة ما يلي:

• نظرية الاستهلاك:

- يعتمد الاستهلاك الجاري في ظل نظرية الدخل الدائم لـ "فريدمان" على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل، أي أن الدخل ينقسم إلى قسمين دائم وانتقالي الاستهلاك الفعلي للأسرة ينقسم إلى عنصرين أيضاً هما الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، فيفسر على أنه الاستهلاك غير المتوقع.

• نظرية كمية النقود:

- حسب فريدمان يكون الطلب على النقود مستقر في المدى القصير، أما في المدى البعيد فإن الزيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي يزداد الطلب على النقود لأن المجتمع يرغب

المحور الثاني: تطور الفكر الاقتصادي

في الاحتفاظ بكميات أكبر من النقود لشراء السلع التي ارتفعت أسعارها، وفي النهاية يتحقق التوازن بين الكميات المطلوبة والمعرضة من النقود ولكن عند مستويات أعلى للأسعار، ويعتبر "فريدمان" أن التضخم هو دائما ظاهرة نقدية ينتج عن زيادة سريعة في كمية النقود.

• مفهوم المعدل الطبيعي للبطالة:

يقصد به المعدل الأدنى للبطالة، الذي تكون عنده الأسعار مستقرة، وبالتالي فإن أي محاولة من طرف الحكومة لتقليص معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي سيؤدي ذلك حتما إلى ارتفاع معدل التضخم، كما يعتبر فريدمان أن سبب ظاهرة الركود التضخمي في السبعينيات هو السياسة النقدية التوسعية التي تبنتها الحكومة لتحقيق التشغيل الكامل.